

قرار مجلس إدارة الهيئة  
رقم (٨٣) بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٧  
بشأن تنظيم سجل الرعاة المعتمدين  
للشركات الصغيرة والمتوسطة

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على السواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٩ بالإحكام المنظمة للبورصة المصرية وشنونها المالية، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية، وعلى قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادر بها قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ في ٢٠٠٢/٦/١٨ وتعديلاته، وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تنظيم عمل الرعاة المعتمدين للشركات الصغيرة والمتوسطة. وبناء على موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٧،

قرر

مادة (١)

ينقل سجل قيد الرعاة المعتمدين للشركات الصغيرة والمتوسطة من الهيئة إلى البورصة المصرية ونقل كافة طلبات القيد والمستندات التي سبق تقديمها إلى الهيئة في هذا الشأن اعتباراً من ٢٠١١/١١/١. مع التزام كل راعي بسداد كافة المستحقات الخاصة بقيدته للهيئة لعام ٢٠١١.

مادة (٢)

يتولى مجلس إدارة البورصة المصرية وضع قواعد تنظيم عمل الرعاة المعتمدين وعلى الأخص ما يلي:  
- وضع قواعد قيد الجهات الراغبة في تقديم خدمات الرعاة المعتمدين للشركات الصغيرة والمتوسطة للرقابة المالية.  
- وضع الضوابط التي تلتزم بها تلك الجهات أثناء أداء مهامها.  
- تحديد حالات الشطب من سجل الرعاة المعتمدين.  
وتبلغ قرارات مجلس إدارة البورصة المصرية المنظمة لقواعد عمل الرعاة للهيئة لاعتمادها.



٤٦٠٧٦

**مادة (٣)**

يصدر بقرينة وشطب الراعي المعتمد قرار من مجلس إدارة البورصة المصرية علي أن يكون قرار رفض طلب القيد أو شطبه مسبباً.

**مادة (٤)**

تلتزم البورصة المصرية بإخطار الهيئة شهرياً ببيانات الرعاة المعتمدين لنشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

**مادة (٥)**

يلغى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧.

**مادة (٦)**

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية وعلى البورصة المصرية والجهات المعنية تنفيذ كل فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة الهيئة  
مكتب رئيس الهيئة  
٤٦٠٧٦ د. أشرف الشرقاوي

